الفصل الخامس

الإرهاب في المملكة العربية السعودية كأحد تهديدات الأمن الخليجي

يناقش هذا الفصل العناصر التالية:

- أولاً: مكافحة الإرهاب على المستوى السياسي.
- ثانيا: مكافحة الإرهاب على المستوى الأمني.
- ثالثا: مكافحة الإرهاب على المستوى الاقتصادي.
- رابعا: مكافحة الإرهاب على المستوى الاجتماعي.

الفصل الخامس

الإرهاب في المملكة العربية السعودية كأحد تهديدات الأمن الخليجي

بالنظر إلى حالة المملكة العربية السعودية فيلاحظ أن لها دوراً فاعلاً ومؤثراً سواء في الدائرة الإقليمية الخاصة بها أو على النطاق العالمي إضافة إلى مواردها الطبيعية الهائلة، وما تتمتع به من موقع جغرافي متميز، إضافة إلى أنها إحدى القوى الكبرى المؤثرة على الصعيد الدولي، وقد أدى هذا إلى قيام الولايات المتحدة – باعتبارها القوة الكبرى على الصعيد العالمي – بالعمل على إقامة علاقات تفاعلية مع المملكة العربية السعودية، وجعلها حليفاً إستراتيجياً في منطقة الخليج العربي[1].

وقد أدى ظهور النفط في الثلاثينيات من القرن الماضي إلى جعل المملكة من أهم دول العالم، وتزايدت أهميتها الإستراتيجية مع تزايد الإنتاج سواء بالنسبة للنفط الخام والذي بلغ 9.4 مليون برميل / لليوم أو بالنسبة للغاز الطبيعي والذي قدر إنتاجه بـ 66 بليون متر مكعب طبقاً لتقديرات وزارة النفط السعودية عام 2009 م. ومن هنا فقد اجتمعت كل هذه المقومات في المملكة لتجعل منها محط أنظار لكافة الأطماع سواء الداخلية أو الخارجية والتي انعكست بدورها على هيئة العديد من الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها المملكة في الفترة الأخيرة[2].

(1) عبد الله بن محمد السديرى، وطن فوق الإرهاب، الرياض، المؤسسة العربية للنشر، 2008، ص 26

(2) أحمد راغب، الإرهاب في العالم العربي، القاهرة، المكتبة العلمية، 2005، ص 41

وبالفعل فقد شهدت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية سلسلة من الأعمال الإرهابية التي استهدفت الأجانب من ذوي الجنسيات الغربية المقيمين بالمملكة، ولقد تصاعدت حدة هذه الأعمال، واتخذت أبعاداً أخرى من خلال ضرب بعض المنشآت النفطية والذي يمثل بدوره محاولة لتهديد اقتصاد المملكة وضرب الاستقرار الداخلي بها[1].

ولم تشهد المملكة مشاكل أمنية خطيرة في الداخل إلا عندما وجه تنظيم القاعدة نشاطه تجاهها في منتصف التسعينيات، وبدأ التنظيم في شن هجمات إرهابية واسعة على أهداف محددة في المملكة في محاولة لتدميرها، وذلك عندما هاجم مركز تدريب الحرس الوطني الذي تديره الولايات المتحدة بالرياض في الثالث عشر من نوفمبر 1995م، مما أسفر عن مقتل خمسة من الأمريكيين، الأمر الذي لحقه إعدام أربعة رجال تورطوا في تنفيذ العملية[2].

وظلت تلك الهجمات تأتي متقطعة حتى أواخر عام 1995 م عندما بدأت خلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة حملة أعمال عنف منظمة وموجهة أساساً إلى كل من الأجانب – وخصوصاً الأمريكيين –،وبعض الدوائر الحكومية. وحتى ذلك الحين كان على أجهزة الأمن أن تتعامل مع حوادث منعزلة لما يزيد عن عقدين من الزمان، مما أتاح إمكانية اعتمادها بصورة كبيرة على إجراءات محدودة. إلى أن جاءت تهديدات تنظيم القاعدة لتغير بصورة جذرية كلاً من مستوى التهديد، والطريقة التي يتعين على قوات الأمن السعودية أن ترد بها على نشأة وطبيعة التهديد، ومن هنا فقد وجدت المملكة نفسها وسط حرب ضد الإرهاب،الأمر الذي أدى بدوره إلى ضرورة السعي نحو تحقيق الاستقرار بالمملكة عن طريق انتهاج سياسات لوقف أو منع تلك الهجمات التي تستهدف في المقام الأول زعزعة الأمن الوطني السعودي[3].

---

(1) خالد حجازى، الإرهاب..الخطر القادم، القاهرة، مركز الإعلام العربي، 2004، ص 38.

(2) محمد صادق إسماعيل، الإرهاب في المملكة العربية السعودية، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010، ص 33.

(3) عزت مراد، المملكة العربية السعودية ومكافحة الإرهاب، الرياض، بدون ناشر، 2008، ص 53.

ولقد واجهت المملكة العربية السعودية خلال السنوات القليلة الماضية سلسلة من الأعمال الإرهابية التي استهدفت الأجانب ذوي الجنسيات الغربية والمقيمين بالمملكة، ولقد تصاعدت حدة هذه الأعمال واتخذت أبعادا أخرى من خلال ضرب بعض المنشآت النفطية والذي يمثل بدوره محاولة لتهديد اقتصاد المملكة وضرب الاستقرار الداخلي بها[1].

ومن هنا فقد وجدت المملكة نفسها أمام حرب مع الإرهاب، وكانت البداية الفعلية في منتصف عام 2000 عندما شن مسلحون يشتبه في أنهم من تنظيم القاعدة ثلاثة انفجارات انتحارية في العاصمة الرياض. وبعدها قتل 35 شخصا في هجمات على مجمعات سكنية للأجانب، وهي ما مثلت جرس إنذار للسلطات السعودية، والتي كانت تتهم في السابق بالتساهل مع المسلحين الإسلاميين على أمل أن تتجنب المتاعب. وأُتهم بريطانيون يعملون في تجارة الخمور بالضلوع في الإنفجارات التي استهدفت الغربيين عام 2001، ولكن تم إطلاق سراحهم فيما بعد. لكن السلطات بدأت في شن المداهمات بعد هجمات مايو عام 2003. وبعدها بستة أشهر شن المسلحون هجوما آخر مما أسفر عن مصرع 17 شخصا. وفي إبريل عام 2004 تعرضت أجهزة الأمن السعودية نفسها لعدة هجمات، كما قتل ستة أشخاص على الأقل في هجوم في ميناء ينبع، وكان هذا هو أول هجوم معروف تشنه الجماعات المعارضة للغرب ضد المنشآت النفطية في المملكة، وكان له تأثير على أسعار النفط في الأسواق العالمية. وسعى المسؤولون إلى وصف الهجوم بأنه هجوم منفرد، لكن هجمات أخرى استهدفت منشآت نفطية أخرى بعد ذلك[2].

ويحقق الاستخدام المُطّرد للإجراءات غير التقليدية لمكافحة التطرف العنيف في السعودية نتائج إيجابية، وهو ما حدا بآخرين في المنطقة، بمن فيهم الولايات المتحدة في

(1) راجع في ذلك : عبد الله بن محمد السديرى، وطن فوق الإرهاب، مرجع سابق. ص14

(2) محمد صادق اسماعيل، الارهاب في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 40

العراق، إلى تبني مقاربة مشابهة. "وسيكون فهم نجاح الإستراتيجية السعودية، المكونة من برامج الوقاية وإعادة التأهيل والنقاهة، مهماً في المعركة ضد التطرف الإسلامي المتشدد"، كما يقول كريستوفر بوشيك في دراسة جديدة صادرة عن مؤسسة كارنيغي[1].

ولقد استخدمت المملكة العربية السعودية مئات البرامج الحكومية لتثقيف الجمهور عن الإسلام الراديكالي والتطرف، إضافة إلى توفير بدائل عن التطرف في أوساط الشباب. وكان لمشروعات متنوعة، تراوحت بين المباريات الرياضية، والمحاضرات والمسابقات الكتابية، وحملات المعلومات العامة، تأثير مهم على صورة الإرهاب في أذهان الجمهور السعودي.

كما مثل برنامج الإرشاد الشامل، الهادف إلى إعادة تثقيف المتطرفين والمتعاطفين معهم وتشجيع المتطرفين على التخلي عن إيديولوجياتهم الإرهابية، ويكمن جوهر إستراتيجية إعادة التأهيل السعودية في مقابلة أعضاء في اللجنة الاستشارية التابعة لوزارة الداخلية مع معتقلين أكثر من مرة، أو يستلهمون عدداً كبيراً من علماء الدين لتقديم النصح إلى السجناء في شأن مواجهة الفهم الفاسد والتفسير الخاطئ للعقيدة الصحيحة. وفي كثير من الحالات، تشجّع السعودية مشاركة العائلة في عملية إعادة التأهيل، إلى الحد الذي يجعلها توفر دخلاً بديلاً للعائلات التي تم إيداع عائلها في السجن.

ومن هنا يمكن القول بأنه في فترة لا تتجاوز بضع سنوات، حققت إستراتيجية المملكة العربية السعودية في محاربة التطرف والإرهاب بعض النتائج الطيبة، لاسيما في الوقت الذي تتطلع فيه بلدان أخرى تخوض صراعاً مع التطرف، إلى ما يتم إنجازه في المملكة لاستخلاص الدروس والعبر التي يمكن أن تطبق فيها.

---

(1) كريستوفر بوشيك، الإستراتيجية السعودية اللينة في مكافحة الإرهاب، برنامج الشرق الاوسط، بيروت، مؤسسة كارنيغي، العدد 97، سبتمبر 2008

أولاً : مكافحة الإرهاب على المستوى السياسي

قامت المملكة العربية السعودية بالعديد من الجهود على المستوى السياسي في سبيل مكافحة الإرهاب، حيث يمكن التعرض لأبرز السياسات في هذا الجانب على النحو التالي:

1- اعتماد تشريعات وقوانين محرمة لكافة صور الإرهاب

تم اعتماد العقوبة المغلّظة للإرهاب حسب فتوى هيئة كبار العلماء في فتوى الحرابة رقم 148 لعام 1409هـ الصادرة بالطائف والتي أكدوا فيها أن الشريعة الإسلامية ترى الإرهاب عدواناً وبغياً وفساداً في الأرض لأنه حرب ضد الله ورسوله وخلقه، وسبق نشرها في بيانات هيئة كبار العلماء وقد تم تنفيذ ذلك واقعا مشاهدا في بعض حالات الإرهاب والعنف كحادثة الاعتداء على الحرم 1400هـ وحادثة تفجير العليا 1416هـ وغيرها من حالات الاعتداء على أمن المجتمع ومن يعش بين أهله بأمن وآمان.

وفي هذا الإطار فقد بدأت الحكومة السعودية التخطيط لنظام أمني للحدود يشتمل على إنشاء سياجات وأجهزة مراقبة للحيلولة دون تسلل الإرهابيين إليها أو تمويل الإرهاب، ودشنت الحكومة عدة برامج لدعم جهود مكافحة الإرهاب، ولتعزيز حملتها ضد المتطرفين، حيث أنشأ الملك عبد الله محكمة أمنية خاصة لمقاضاة الإرهابيين المشتبه بهم، وتم توفير ضمانات عامة بأن المحكمة لن تكون محكمة عسكرية بل تتماشى مع الممارسات القضائية القائمة ومع القانون. كما تحركت الحكومة السعودية لفرض تطبيق القوانين والأنظمة والخطوط الإرشادية لمكافحة تمويل الإرهاب، إضافة إلى الحملة التثقيفية التي باشرتها تحت عنوان "الحملة الوطنية لمكافحة الإرهاب" والتي تضمنت مطبوعات، ومحاضرات، وورش عمل، الهدف منها تثقيف أبناء الوطن حول شرور الإرهاب وتشجيع قيم الحب والتسامح. ولما كانت الشريعة الإسلامية تحرم الإرهاب تحريمًا قاطعًا وتدعو الناس إلى التعاون والتآخي والمحبة وتنهى عن الإرهاب والتطرف والانحراف الفكري والسلوكي، فقد صدر عن اللجنة الدائمة للبحوث

العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية بيان حول الإرهاب دعا لتنفيذ تلك المعاني النبيلة[1].

2- تدشين سياسات لمواجهة الإرهاب الفكري على كافة المستويات

يلاحظ من التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب الفكري من بدايتها ومروراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م قيام المملكة بدور فاعل في صيانة الأمن الفكري داخل المجتمع وبغض النظر عن اختلاف البعض من خارج هذا المجتمع مع الفكر الذي صانته هذه البلاد فإن الجميع يكاد يتفق على نجاحها في صيانته ورعايته. ولقد تم تدشين حزمة من السياسات لمواجهة هذا الفكر الإرهابي من خلال ما يلي:

أ - تفعيل مناهج التعليم الحافلة بما يربي الطالب على التوازن والوسطية وإتباع الدليل وترك الافتراق والأهواء والبدع المحدثة، وقد تم تعديل بعض المناهج لصيانة أفكار أبناء المجتمع السعودي عن الغلو والجفاء حتى ظهرت مؤخراً قلة نادرة تأثرت بعوامل ليست مناهج التعليم من ضمنها فانحرفت عن الجادة وسلكت سبيل الغلو والإفراط.

ب- توحيد المرجعية الدينية في الفتوى ولاسيما في النوازل الكبار، فالرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والتي يرأسها المفتي العام للبلاد تنظر في القضايا والنوازل وتفتي الناس فيها وتتحقق من تأهيل من يتصدرون للإفتاء في أمور الناس المختلفة، كما أن وجود هيئة كبار العلماء وقيامها بدورها الحقيقي يكون بمثابة صمام أمان للأمن الفكري.

ج- وجود القضاء الشرعي الذي يشرف علية مجلس القضاء الأعلى ويتحاكم إليه الناس في أمور الدماء والأعراض والأموال.

---

(1) د. عادل بن عبد الله، الارهاب في ميزان الشريعة، الرياض، دار الرحاب للنشر، 1429هـ، ص 4.

د- وجود الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي المعبرة عن الجانب العملي في مجال الأمن الفكري في المجتمع، بل إن وجودها يعني بالضرورة تهافت حجة من يريد تغيير ما يظنه منكراً بنفسه؛ لأن هذا الجهاز قائم بدوره وهو القناة الشرعية التي يمر تغيير المنكر من خلالها[1].

هـ- إقامة العديد من مكاتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات المنتشرة في أنحاء المملكة العربية السعودية والتي تدعو غير المسلمين إلى الإسلام بالحسنى، وترشد المسلمين إلى زيادة التمسك بدينهم عبر برامج متوازنة يتم الإشراف عليها من قبل وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، كما أن وجود هذه المكاتب الدعوية يقطع حجة من يريد التصدي للدعوة بغير علم ولا بصيرة.

3- برنامج العفو

في يونيو 2004 طبقت الحكومة السعودية برنامج عفو لمرة واحدة يهدف بالدرجة الأولى إلى قطع الدعم عن تنظيم القاعدة وأعلنه الملك فهد لمدة شهر، ويشمل أولئك الذين لم يتورطوا في ارتكاب هجمات إرهابية.

والهدف من وراء هذا المشروع هو إيقاف دائرة العنف بتقديم فرصة للأفراد لإعادة النظر في تصرفاتهم والتبرؤ منها والعودة إلى حظيرة الإسلام. وأكد الأمير نايف على أن العفو علامة على قوة المملكة قائلا العفو الممنوح من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن العزيز هو علامة قوة. والمقصود منه إخبار أولئك الشاردين أن يثوبوا مرة أخرى إلى رشدهم ويعودوا إلى آبائهم وعائلاتهم ومنازلهم وإلى دينهم[2].

وهذه الدعوة لم يكن لها تأثير نفسي بالغ على المسلحين فحسب، وإنما على المجتمع السعودي والإسلامي بصفة عامة. فقد استفادت من حقيقة أن المجتمع الذي تقوده

---

(1) عادل بن عبد الله، الارهاب في ميزان الشريعة، مرجع سابق، ص54

(2) محمد صادق اسماعيل، الارهاب في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 76

العائلة وتتمتع فيه قيم العائلة والأسرة الممتدة بمكانة محورية يمكن أن تؤدى إلى وضع ضغوط مكثفة على العديد من الشبان الذين يعرف أهلهم أنهم يساندون تنظيم القاعدة.

من ناحية أخرى لها فائدة عملية، فالقاعدة دأبت على اتهام النظام السعودي بكونه غير إسلامي لتعاونه مع الولايات المتحدة ولا يطبق قوانين الشريعة الإسلامية بالكامل، لذلك فقد تضمن الحديث الذي أعلن فيه الملك فهد قرار العفو آيات من القران توضح أهمية مفهوم التسامح في الإسلام. وبهذا تكون الحكومة قد أعادت تأكيد سلطاتها الدينية بإثبات خضوعها لحكم الله. وهذه الخطوات المحسوبة كان لها تأثير كبير في تقويض شرعيه تنظيم القاعدة الذي طالما استخدم الإسلام في إضفاء الشرعية على أفعاله[1].

وردت الحكومة أيضاً على استعمال القاعدة لفتاوى غير شرعيه لتبرير وجهات نظرها وسلوكياتها باستعمال فتاوى شرعية. فقد أصدر المفتى العام للمملكة فتوى تنادى المواطنين والمقيمين بالإبلاغ عن كل فرد يخطط أو يعد لعمل تدميري وذلك لحماية البلاد والعباد. وهذه الفتوى كان لها أثر بالغ في حرمان تنظيم القاعدة من المساعدات اللوجستية مما جعل من الصعب عليه القيام بعمليات. وقد شمل برنامج العفو 31 من المسلحين الذين قدموا اعتذاراً وأفرجت عنهم السلطات في نوفمبر 2004 بعدما تأكدت من أن المنحرفين قد عدلوا أفكارهم وسلوكهم تجاه أمتهم ومجتمعهم إلى الوجه الصحيح. وفى مبادرة متصلة طبقت الحكومة السعودية عفوا لمده شهرين لتسليم الأسلحة غير المرخصة بدون التعرض لعقاب.

4- اتخاذ تدابير للوقاية من الجرائم الإرهابية

هذه التدابير تشمل عدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك

---

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : د. هشام الوكيل، التطرف والارهاب في جزيرة العرب.. مدخل إلى المواجهة، عمان، دار الفكر العربي، 2009

فيها بأية صورة من الصور، والتزاما منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها، ومن ذلك:

أ - الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

ب- التعاون والتنسيق بين الدول العربية، وخاصة المجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

ج- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول، لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

د- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

هـ - تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

و- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة، وفقا للاتفاقيات الدولية.

ز- تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية وفقا لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

ح - إنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهاتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة في

الدول العربية بها، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة[1].

5- اتخاذ سياسات محددة لمواجهة الإرهاب الإلكتروني

تتميز المملكة العربية السعودية باعتمادها على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة شريعة وحكما في جميع شئون الحياة، ومن هذا المنطلق فإن التعاملات المرتبطة بتقنية المعلومات، كغيرها من مجالات الحياة، تخضع للأحكام الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة، وفي ضوء تلك الأحكام تقوم الجهات المعنية بوضع اللوائح المحددة لحقوق والتزامات الأطراف المختلفة، كما تقوم الهيئات الأمنية والقضائية والحقوقية بتنزيل تلك الأحكام واللوائح على القضايا المختلفة.

ولقد صدرت في المملكة العربية السعودية بعض الأنظمة واللوائح والتعليمات والقرارات لمواجهة الاعتداءات الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني، ونصت تلك الأنظمة على عقوبات في حال المخالفة لهذه الأنظمة والتعليمات واللوائح، كقرار مجلس الوزراء رقم (163) في عام 1417هـ الذي ينص على إصدار الضوابط المنظمة لاستخدام شبكة الإنترنت والاشتراك فيها، ومن ذلك:

1- الامتناع عن الوصول أو محاولة الوصول إلى أي من أنظمة الحاسبات الآلية الموصولة بشبكة الإنترنت، أو إلى أي معلومات خاصة، أو مصادر معلومات دون الحصول على موافقة المالكين أو من يتمتعون بحقوق الملكية لتلك الأنظمة والمعلومات أو المصادر.

2- نص القرار على تكوين لجنة دائمة برئاسة وزارة الداخلية وعضوية وزارات: الدفاع، والمالية، والثقافة والإعلام والاتصالات وتقنية المعلومات، والتجارة،

---

(1) عبد الله محمد مشارى، إستراتيجية مقترحة لمكافحة الارهاب وتحقيق الأمن الوطنى السعودي، بحث زمالة غير منشور، القاهرة، اكاديمية ناصر العسكرية، 2008، ص 44 .

والشئون الإسلامية والتخطيط، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، ورئاسة الاستخبارات، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وذلك لمناقشة ما يتعلق بمجال ضبط واستخدام (الإنترنت) والتنسيق فيما يخص الجهات التي يراد حجبها، ولها على الأخص ما يأتي:

أ - الضبط الأمني فيما يتعلق بالمعلومات الواردة أو الصادرة عبر الخط الخارجي للإنترنت والتي تتنافى مع الدين الحنيف والأنظمة.

ب- التنسيق مع الجهات المستفيدة من الخدمة فيما يتعلق بإدارة وأمن الشبكة الوطنية.

وهذا القرار يبين مبادرة المملكة العربية السعودية وسعيها لتنظيم التعاملات الإلكترونية وضبطها.

ولقد بدأت المملكة العربية السعودية في عقد دورات تدريبية، هي الأولى من نوعها حول موضوع مكافحة جرائم الحاسب الآلي بمشاركة مختصين دوليين[1]

وقد طرحت المملكة إستراتيجية تكاملية لحفظ المجتمع من الإرهاب الإلكتروني تمثلت أهم ملامحها في الآتي:

1- أن التعاملات المرتبطة بتقنية المعلومات كغيرها من مجالات الحياة يجب أن تخضع للأحكام الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة، وفي ضوء تلك الأحكام تقوم الجهات المعنية بوضع اللوائح المحددة لحقوق والتزامات الأطراف المختلفة، كما تقوم الهيئات القضائية والأمنية والحقوقية بتنزيل تلك الأحكام واللوائح على القضايا المختلفة، وفض النزاعات الناتجة عنها.

2- أن من أعظم الوسائل المستخدمة في الإرهاب الإلكتروني استخدام البريد الإلكتروني في التواصل بين الإرهابيين وتبادل المعلومات بينهم، بل إن كثيرًا من

(1) محمد الميمون، وسائل الإرهاب الإلكتروني، عمان، دار الحضارة،2009، ص37

العمليات الإرهابية التي حدثت في الآونة الأخيرة كان البريد الإلكتروني فيها وسيلة من وسائل تبادل المعلومات وتناقلها بين القائمين بالعمليات الإرهابية والمخططين لها.

3- اختراق البريد الإلكتروني خرق لخصوصية الآخرين وهتك لحرمة معلوماتهم وبياناتهم والله سبحانه وتعالى نهى عن التجسس، والشريعة الإسلامية كفلت حفظ الحقوق الشخصية للإنسان وحرمت الاعتداء عليها بغير حق. كما أن الاعتداء على مواقع الإنترنت بالاختراق أو التدمير ممنوع شرعًا، ويعد تدمير المواقع من باب الإتلاف وعقوبته أن يضمن ما أتلفه فيحكم عليه بالضمان.

4- يقوم الإرهابيون بإنشاء وتصميم مواقع لهم على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت لنشر أفكارهم والدعوة إلى مبادئهم، وتعليم الطرق والوسائل التي تساعد على القيام بالعمليات الإرهابية، فقد أنشأت مواقع لتعليم صناعة المتفجرات، وكيفية اختراق وتدمير المواقع وطرق اختراق البريد الإلكتروني، وكيفية الدخول على المواقع المحجوبة وطريقة نشر الفيروسات وغير ذلك.

5- حجب المواقع الضارة والتي تدعو إلى الفساد والشر ومنها المواقع التي تدعو إلى الإرهاب والعدوان والاعتداء على الآخرين بغير وجه حق من الأساليب المجدية والنافعة لمكافحة الإرهاب الإلكتروني[1].

6- على الرغم من إدراك أهمية وجود وتطبيق أحكام وأنظمة لضبط التعاملات الإلكترونية والتي تعتبر وسيلة من وسائل مكافحة الإرهاب الإلكتروني، فإن الجهود المبذولة لدراسة وتنظيم ومتابعة الالتزام بتلك الأحكام لا يزال في مراحله الأولية، وما تم في هذا الشأن لا يتجاوز مجموعة من القرارات المنفصلة واللوائح

(1) عبد الله محمد مشارى، إستراتيجية مقترحة لمكافحة الارهاب وتحقيق الأمن الوطنى السعودي، مرجع سابق، ص 51.

الجزئية التي لا تستوعب القضايا المستجدة في أعمال تقنية المعلومات كما لا توجد بصورة منظمة ومعلنة أقسام أمنية، ومحاكم مختصة، ومنتجات إعلامية لشرائح المجتمع المختلفة.

7- إن أجهزة الأمن تحتاج إلى كثير من العمل لتطوير قدراتها للتعامل مع جرائم الكمبيوتر والوقاية منها، وتطوير إجراءات الكشف عن الجريمة، خاصة في مسرح الحادث بحيث تتمكن من تقديم الدليل المقبول للجهات القضائية، وأيضًا الالتزام بنشر الوعي العام لجرائم الكمبيوتر، والعقوبات المترتبة عليها، واستحداث الأجهزة الأمنية المختصة القادرة على التحقيق في جرائم الكمبيوتر، والتعاون مع الدول الأخرى في الحماية والوقاية من هذه الجرائم.

8- تضطلع المملكة العربية السعودية بجهود جبارة في مكافحة الإرهاب الإلكتروني، ولقد أصدرت مجموعة من الأنظمة واللوائح والتعليمات والقرارات لمواجهة الاعتداءات الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني، إضافة إلى عقد دورات تدريبية، هي الأولى من نوعها حول موضوع مكافحة جرائم الحاسب الآلي بمشاركة مختصين دوليين[1].

ولعل كلمة سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس جاءت لتكون واضحة ودقيقة للتعبير عن هذه الفكرة فقد شدد على أن الجهود الأمنية في ملاحقة الإرهابيين رغم أهميتها القصوى لا تكون مثمرة إذا لم تترافق مع حرث الأرض الفكرية للتطرف وإعادة تعقيمها من جديد لينبت فكر أكثر أصالة وانسجاما مع قيم الإسلام الأصيلة، فمهما بلغت الملاحقات الأمنية من شأن وأهمية، فإنها تبقى معزولة عن السياقات الأخرى التي ترفض فكر التطرف والإرهاب، وهذه ليست مسئولية الأجهزة الأمنية أو الدولة في أي مجتمع إنما تتعداها إلى الفضاء

(1) د. نادر قريح، نحو مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العالمي، دراسات عالمية، عمان، العام الرابع، العدد 11، ابريل 2006، ص 92-93.

الأوسع المتمثل في المجتمع بأطيافه ومؤسساته ابتداء من الأسرة إلى المسجد والمدرسة كبيئة تعليمية وهو خيار لابد منه إذا أردنا أن نعيد الطمأنينة إلى المجتمعات، وهو حديث ورؤية مسئول كبير قاد الجهود الناجحة في القضاء على خلايا الإرهاب وكذلك قاد جهودا جبارة في إشراك المجتمع في تحمل مسئوليته الشرعية والفكرية والأخلاقية لمحاصرة الأرضية الفكرية التي ينطلق منها الإرهابيون[1].

6- اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة تهديدات القاعدة

بدأت السعودية في الاستجابة للتهديد الذي يمثله بن لادن والقاعدة قبل مايو 2003 بفترة طويلة حيث جمدت أرصدة بن لادن في خلال 1993–1994 لتكون واحدة من أولى الدول التي تخطو هذه الخطوة. وفى التاسع من أبريل 1994 قامت بسحب الجنسية منه. وبعد محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسنى مبارك في 1995 التي ترتبط بأسامة بن لادن، طردته الحكومة السودانية. وفى عام 1996 عاد إلى أفغانستان بعدما سيطر متطرفو طالبان على السلطة. وأدار من بعيد تفجيرات مركز لتدريب الحرس الوطني السعودي بالرياض في نوفمبر 1995، والتي أسفرت عن القبض على أربعة مسلحين وإعدامهم بعد ذلك، واتضح أنهم يستلهمون أفكار بن لادن. ولفتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 اهتماما متزايدا لدى الأمريكيين تجاه المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى قيامها في ذلك اليوم بإصدار تصريح رسمي ينتقد الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاجون ويصفه بأنه عمل أثم وغير إنساني. وفى العشرين من نفس الشهر، قام وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بإطلاع الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش ووزير الخارجية آنذاك كولين بأول على رغبة حكومة بلاده في أن تكون جزءاً من ائتلاف مكافحة الإرهاب الذي كان قيد التشكيل، قائلا نحن سنفعل كل ما في استطاعتنا للقضاء على مشكلة الإرهاب.

---

(1) موقع وزارة الخارجية السعودية على الانترنت، مرجع سابق، في 7/ 3/ 2011 .

وبعد عدة أسابيع أعلنت الحكومة السعودية أنها سوف تسمح للطائرات والقوات الأمريكية المتمركزة على أراضيها بالمشاركة في العمل العسكري الموجه إلى بن لادن أثناء الحرب في أفغانستان تحت قيادة وسيطرة الأمير سلطان في قاعدة الخرج. وفى 20 سبتمبر أعلنت المملكة أنها سوف تقطع العلاقات الدبلوماسية مع طالبان على خلفية أن حكومة طالبان مستمرة في استعمال أراضيها في إخفاء وتسليح وتشجيع هؤلاء المجرمين (يعنى القاعدة) على القيام بأعمال الإرهاب الأسود التي تثير الفزع لدى أولئك الذين يؤمنون بالسلام والأبرياء وتنشر الرعب والدمار في العالم[1].

وتعامل المسئولون السعوديون مع قضيه شائكة، وهي فصل وإصلاح الثوريين من رجال الدين. ففي النصف الأول من عام 2003 أقالت حكومة المملكة 44 خطيبا لصلاة الجمعة، و160 إماماً و149 مؤذناً بسبب عدم تعاونهم مع السلطات ووضعت 1357 مسئولا دينيا في دائرة الاشتباه، وأمرت بتدريبهم ويشمل هذا العدد 517 إماما و90 خطيبا لصلاة الجمعة 750 مؤذنا.

ثانياً: مكافحة الإرهاب على المستوى الأمني

يمكن تناول السياسات الأمنية التي اتخذتها المملكة في مواجهة الإرهاب على النحو التالي:

1- تفعيل المؤسسات الأمنية المعنية بالتعامل مع الإرهاب في المملكة

تتعدد الأجهزة المكلفة بحماية أمن الدولة في المملكة العربية السعودية من مختلف الأخطار التي قد تحدق به، فالقوات المسلحة (وحدات الحرس الوطني، ووزارة الدفاع والطيران) تدافع عن أراضي الدولة ونظامها وشعبها ضد أي عدوان مسلح خارجي. وتقوم الاستخبارات العامة بدور رئيس لإفشال مخططات الدول المعادية للتجسس أو

(1) موقع وزارة الخارجية السعودية على شبكة الانترنت... مرجع سابق.

التخريب، أما المؤسسات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية فهي معنية بحفظ الأمن من الأخطار المنبعثة من الداخل كمهمة أساسية[1].

وقد أوضح نظام قوات الأمن الداخلي رقم 30 المؤرخ في 4/ 12/ 1384هـ في مادته الثانية وظائف قوات الأمن الداخلي بشكل عام دون تخصيص قطاع منها فقال إنها: "هي القوات المسلحة المسؤولة عن المحافظة على النظام وصيانة الأمن العام الداخلي في البر والبحر، وعلى الأخص منع الجرائم قبل وقوعها وضبطها والتحقيق فيها بعد ارتكابها وحماية الأرواح والأعراض والأموال، حسب ما تفرضه عليها الأنظمة والأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء والأوامر السامية والقرارات والأوامر الصادرة من وزارة الداخلية"[2]. كما صدر نظام قوات الأمن الداخلي عام 1384هـ ليؤكد أن وزارة الداخلية هي المرجع لقوات الأمن الداخلي[3]. ونظرًا لتعدد أوجه الأمن في المملكة العربية السعودية فقد كان سببًا في تعدد الجهات التي تقوم بتحقيق الأمن والحفاظ عليه من مختلف الأخطار وفقا لما يأتي:

أ - مديرية الأمن العام
ب- قوة الطوارئ الخاصة
ج- مديرية المباحث العامة
د - مديرية الدفاع المدني
هـ - قوات الأمن الخاصة
و - دوريات الأمن

---

(1) متعب الشلهوب وآخرون، التنظيم الإداري في الأجهزة الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية (غير منشور)، 1428هـ، ص162.

(2) كمال سراج الدين ومحمد مروان عداس، الواجبات العامة لقوات الأمن الداخلي 1389هـ -1969م، بيروت، الدار العربية للنشر والتوزيع، ص53.

(3) المرجع السابق، ص288.

2- استحداث أساليب أمنية جديدة في التعامل مع الإرهاب

اعتمدت وزارة الداخلية السعودية إستراتيجية أمنية متكاملة تستند إلى الأسلوب العلمي إعدادا وتنفيذا مع الاستفادة من تقنيات العصر وتعزيز تعاونها الإقليمي والدولي لمواجهة الإرهاب والتصدي له. ولا يحق لأي أحد أن يعزو تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 الإجرامية بحق الأبرياء إلى تقصير في التدابير الأمنية السعودية، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية برغم قدراتها الأمنية العالمية ذاتها لم تنفعها كل التدابير الأمنية التي اتخذتها عقب محاولة تدمير أحد برجي التجارة العالمية في نيويورك عام 1993م، فحصل ما حصل من هجوم الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م. وسنتطرق إلى أساليب العمل الأمني التي سلكتها المؤسسات الأمنية لمواجهة الإرهاب وفقًا لما يأتي:

أ- إحباط العديد من المحاولات الإرهابية

كانت بداية اكتشاف هذه الخلايا الإرهابية عندما وقع انفجارًا في منزل بالرياض بحي الجزيرة حيث كان أحدهم يقوم بتصنيع قنبلة بطريقة بدائية وذلك في الخامس عشر من المحرم عام 1424هـ، وقد عثرت الأجهزة الأمنية في منزله على العديد من المضبوطات وفي الحي نفسه وبعد (3) أشهر وبتاريخ 5/ 3 / 1424هـ أحبط رجال الأمن محاولة إرهابية كبيرة في مدينة الرياض وتمكنوا من ضبط كمية من المتفجرات والأسلحة والذخائر المعدة للقيام بأعمال إرهابية مدمرة وذلك أثناء أداء فرق البحث والتحري في الأجهزة الأمنية واجباتها في تعقب أشخاص مطلوب القبض عليهم لخطورتهم الأمنية وعلاقتهم بحادث التفجير الذي وقع بمنزل بحي الجزيرة.

وفي يوم الاثنين 21/ 5/ 1424 هـ الموافق21 7 2003م أحبط رجال الأمن عمليات إرهابية كانت رهن التنفيذ في الرياض والقصيم والشرقية ضد منشآت ومواقع حيوية. كما تم ضبط عدد من الخلايا الإرهابية وبتفتيش مخابئهم الموجودة في مزارع واستراحات ومنازل في مناطق الرياض والقصيم والشرقية عثر في بعضها على مستودعات في باطن الأرض تحتوي على أعداد من الأكياس المملوءة بخلائط كيماوية لتصنيع المتفجرات بلغ وزنها (20 طنا و79 كيلوجراما).

وفي مكة المكرمة وفي الثامن من شهر رمضان المبارك 1424هـ تمكن رجال الأمن من إحباط عملية إرهابية كانت جاهزة للتنفيذ من قبل عناصر إرهابية وذلك عند محاصرة موقعين بمخطط الخضراء في حي الشرائع بمكة المكرمة نتج عنها مقتل إرهابيين داخل سيارتهما عند محاولتهما الفرار. وفي الرياض وفي ظهيرة يوم عيد الفطر المبارك 1424هـ تمكن رجال الأمن في مدينة الرياض من إجهاض عملية إرهابية كانت على وشك التنفيذ وذلك خلال مطاردة لمطلوبين أمنيًا في أحد الأحياء شرقي الرياض نتج عنها مقتل أحد المسلحين وانتحار الثاني بتفجير نفسه.

بـ كشف هوية المطلوبين أمنيًا والتعرف على من لهم علاقة بالإرهاب:

التعرف على منفذي الاعتداءات بعد وقوع 3 انفجارات في (مجمع الحمراء) جنوب طريق الدمام السريع، وفي (مجمع إشبيليا) شرقي الرياض، و(مجمع فينيل)، وذلك أثناء عمليات انتحارية قام بها مجموعة من الإرهابيين. وفي الثاني عشر من شهر شوال تمكن رجال الأمن من التعرف على عدد ممن لهم علاقة بالأحداث الإرهابية التي وقعت في مناطق المملكة في غضون الأشهر القليلة الماضية. كما قتل (41) إرهابيًا وكشف عن هوية عدد كبير منهم وصل لـ (26) مطلوبًا وقام عدد منهم بتسليم نفسه.

كما تم ضبط كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة والذخائر المعدة لتنفيذ عمليات إرهابية مدمرة[1]. كما تم بتاريخ 21/ 11/ 1424هـ الإعلان عن ضبط العديد من الأسلحة والمتفجرات. وضبط العديد من الأعيان في مساء يوم الخميس 7-8 / 12/ 1424هـ جرت مداهمة استراحة بحي السلي.

جـ القبض على عدد من المطلوبين

في الرياض في الأول من شهر جمادى الأولى 1424 هـ أعلن صاحب السمو الملكي

---

(1) مناحي الشيباني، جريدة "الرياض"، الجمعة 22 ذو الحجة 1424العدد 13020 السنة 39، ص10-11 محليات.

الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في كلمته أمام مجلس الشورى بأن إجمالي من تم القبض عليهم (124) شخصًا لهم صلة مباشرة بالأحداث منهم:

- (34) شخصا بالرياض.
- (43) شخصًا بالمدينة المنورة.
- (27) رجلا و(5) نساء في مكة المكرمة، وفي كل هذه المجموعة جنسيات مختلفة.
- وفي المدينة المنورة أعلنت السلطات الأمنية بتاريخ26 3 1424 هـ القبض على (5) أشخاص من المطلوبين أمنيًا، داخل فيلا بحي الإسكان بالمدينة المنورة.

وفي 27/ 3/ 1424 هـ الموافق28/ 5/ 2003م وبعد يوم واحد من القبض على (5) من المطلوبين تم القبض على (7) أشخاص مطلوبين أمنيًا أيضًا في المدينة المنورة والقبض على مطلوب أمنيًا بعد مطاردة لإحدى السيارات والقبض على المدعو عبد المنعم الغامدي وبصحبته مغربيتان وسورية. وفي مساء يوم الخميس 7-8/ 12/ 1424هـ أسفرت عمليات المتابعة المستمرة عن القبض على سبعة أشخاص من المشتبه بانتمائهم لهذه المجموعة.

د- حشد الجمهور في مواجهة الإرهابيين بالمكافآت المالية

أعلنت وزارة الداخلية عن صور المطلوبين وأعلنت أسماءهم وطلبت التعرف عليهم والإبلاغ عنهم حيث رصدت مكافآت مالية لمن يبلغ أو يرشد عن أي من المطلوبين أو غيرهم من العناصر والخلايا الإرهابية وذلك وفقا للآتي:

1- مليون ريال سعودي لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على أحد هؤلاء المطلوبين أو العناصر الإرهابية من غيرهم.
2- خمسة ملايين ريال سعودي لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على مجموعة من المطلوبين.
3- سبعة ملايين ريال لكل من يسهم في إحباط عمل إرهابي، وذلك بالكشف عن الخلية أو المجموعة التي تزمع القيام به.

وقد نوهت وزارة الداخلية بالروح الوطنية والحس الأمني الأصيل لدى جميع المواطنين، من خلال ما لمسته من تفاعل المواطنين، وأثنت على ذلك وإنه ليس بغريب

على المجتمع السعودي الذي لم ولن يساوم على أمنه، كما نوهت الوزارة بوقفة الجميع صفا واحدا تجاه هذه المخططات المشبوهة، وأن ذلك كفيل بالقضاء عليها – بإذن الله– ولن يجد أولئك المفسدون في الأرض سبيلًا آخر سوى تسليم أنفسهم ومِنْ ثَمَّ الاحتكام إلى شرع الله.

كما ناشدت وزارة الداخلية أولياء الأمور بالمحافظة على أبنائهم من استغلال الجماعات الإرهابية لهم ليكونوا وقود نار لجريمة العدوان التي عملت الجماعات الإرهابية على استخدامهم فيها لتنفيذ مقاصدهم التدميرية القاتلة. كما أشادت المؤسسات الأمنية بتجاوب المواطنين حتى من ذوي المطلوبين أنفسهم الذين أعلنوا استنكارهم لما بدا من أقاربهم ودعمهم ومؤازرتهم لجهود الدولة.

هـ- التحذير من الإسهام في احتضان أو مساندة أو تمويل عناصر الإرهاب

أكدت وزارة الداخلية في بياناتها أنها ماضية وعازمة بعون من المولى ﷻ على ملاحقة عناصر الإجرام، والقضاء على جميع الخلايا الإرهابية بأدواتها ورموزها، وأنها لن تتسامح أو تتساهل مع كل من يساهم في احتضانها أو مساندتها أو تمويلها، كما أنها لن تسمح بأن تكون هذه البلاد التي شرفها الله بأن تكون موطنا لبيته العظيم ومسجد رسوله الكريم الذي بعثه الله رحمة للعالمين عرضة لعبث العابثين والمفسدين والمجرمين.

ولقد أهابت وزارة الداخلية في بيانها بعلماء الشريعة والمتخصصين في العلوم الإنسانية والمثقفين ورجال الإعلام والمواطنين كلٍ على قدر استطاعته بالعمل على كل ما من شأنه استئصال هذا الفكر المنحرف وتوعية المجتمع بكافة شرائحه بالمقاصد الشرعية العليا الهادفة إلى إشاعة العدل والتسامح والمحافظة على حق الإنسان في الحياة ومكافحة الغلو والتطرف والاعتداء والإجرام[1].

---

(1) في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى : د. محمد الهوارى، دوافع الإرهاب على المستوى الدولي، مجلة شئون عربية، العدد العاشر، العام السابع، العدد 28، يناير 2008.

و- استخدام الإعلام الأمني

انتهجت الوزارة سياسة المكاشفة والمصارحة بيانًا لكل الأعمال والأنشطة التي قامت وتقوم بها للتصدي للإرهاب وتقديم البيانات والإيضاحات معززة بالصورة لأجهزة الإعلام - بصورة غير مسبوقة- لإيضاح الموقف للرأي العام، بما في ذلك بعض الإخفاقات التي تعرضت لها بعض الفرق الأمنية. كما ناشدت رجال الفكر ورجال الإعلام بتنويع الطرح وتوضيح المنزلقات الفكرية التي يتبناها الفكر المنحرف، وكل ما من شأنه التسريع بزوال هذه المحنة. ويشهد الإعلام الأمني السعودي مع هذه الأحداث قفزة نوعية اتسع معها سقف التناول لموضوعات الأمن، وتعدد قنواته مما أظهر الحاجة إلى متخصصين في هذا النوع من الإعلام[1].

ثالثاً: مكافحة الإرهاب على المستوي الاقتصادي

يمكن تحديد ابرز السياسات الاقتصادية التي اتخذتها المملكة في سبيل مكافحة الإرهاب على النحو التالي:

1- إجراءات مواجهة الإرهاب في القطاع المالي

اتخذت الحكومة السعودية إجراءات محسوبة لتأمين النظام المالي ضد الأنشطة غير القانونية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بوقت طويل، حيث انضمت المملكة لمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التجارة المحظورة في العقاقير والمواد المخدرة في عام 1988. وأنشأت الحكومة السعودية وحدات خاصة بمكافحة أنشطة غسيل الأموال في وزارة الداخلية وفى وكالة النقد السعودية وفى مؤسسات البنوك التجارية في عام 1995. وأصدرت الوكالة لائحة الخطوط العريضة للمنع والسيطرة على أنشطة غسيل الأموال إلى البنوك السعودية لتنفيذ سياسة اعرف عميلك وقواعدها للكشف عن التحويلات المشبوهة وإخبار السلطات القانونية المختصة والوكالة.

---

(1) محمد صادق اسماعيل، الارهاب في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص113.

وفى فبراير 2003 بدأت وكالة النقد السعودية في تطبيق برنامج لتدريب القضاة والمحققين في الشئون القانونية المتعلقة بتمويل الإرهاب وغسيل الأموال. وبدأت الحكومة في المشاركة في العروض والمؤتمرات والندوات الدولية الخاصة بمحاربة الأنشطة الإرهابية. وفى أغسطس 2003 وافق مجلس الوزراء على تشريع يفرض عقوبات صارمة على غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتطلب القانون الجديد الحفاظ على سجلات البنوك كما ينشئ وحدات مخابرات لكي تحقق في التحويلات وأيضاً يرسى قواعد التعاون الدولي في قضايا غسيل الأموال مع البلدان التي لديها اتفاقيات رسمية بهذا الشأن مع المملكة، فضلا عن أنه يحظر التحويلات المالية مع أطراف مجهولة[1].

وفى يوليو 2004، أعلنت مؤسسات دولية معينة تقييمها لقوانين ولوائح وأنظمة المملكة الخاصة بمحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وطبقا لهذا التقويم ركزت السلطات السعودية بقوة على النظم والإجراءات لمواجهة الإرهاب ولمنع تمويل الإرهاب، وبالتحديد اتخذت السلطات إجراءات لزيادة ما تطلبه مؤسسات التمويل من مستندات لقروض العملاء، وأنشأت أنظمة لتتبع وتجميد أرصدة الإرهابيين، والتشديد على انتظام وشفافية المؤسسات الخيرية، وتوصلت التقييمات في النهاية إلى أن المملكة تتماشى تقريباً مع كل القواعد العامة للمؤسسات المالية الدولية.

وبالرغم من أن رغبة وإرادة الحكومة السعودية في التعاون قد تقدمت بشكل ملحوظ، إلا أنه من الواضح أن هناك المزيد من الأعمال ينبغي إنجازها.وطبقاً لتقرير لجنة البنوك بمجلس الشيوخ الصادر في 29 سبتمبر 2004، فإن المملكة العربية السعودية لا يزال يتبقى أمامها عدد من الإجراءات حتى تصل إلى التطبيق الكامل لقوانينها ولوائحها الجديدة، وبالإضافة إلى ذلك توجد القليل من الدلائل على أن المملكة قد اتخذت إجراءات عقابية رادعة تجاه المنظمات أو الأشخاص المرتبطين بتمويل الإرهاب،

---

(1) محمد بن شيخ الميمونى، اثار الارهاب على الأمن الوطنى بالمملكة العربية السعودية،مرجع سابق، ص 620.

وبالتالي فإن عليها أن تمسك بأي شخص مسئول عن تمويل الإرهابيين وأيضا أن تجرم مثل هذه الأنشطة[1].

2- مراقبة الجمعيات الخيرية

اتخذت الحكومة السعودية مجموعة من الإجراءات لتأمين مراقبة الجمعيات الخيرية والوقاية ضد التوقف أو الخلل الذي يمكن أن يحدث للنظام. وجمدت حسابات فرعى الصومال والبوسنة في مؤسسة الحرمين الإسلامية في مارس 2002. وعلى صعيد متصل اتخذت الحكومة في 22 ديسمبر 2003 إجراءات لاعتبار مؤسستي فيزار ومقرها البوسنة وهو تشبورج ومقرها ليشتنشتين ممولة للإرهاب، وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1267 لسنة 1999. وأيضا اعتبرت السلطات أن ممثل مؤسسة فيزار السيد/ سافيت دورجوتى ممول للإرهاب طبقا لنفس القرار. توصلت الحكومة السعودية إلى أن الفرعين كليهما قدما الدعم لأنشطة ومؤسسات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الاتحاد الإسلامي وغيرهما. وفى مايو 2003 وزعت وكالة النقد السعودية منشوراً خاصاً بالأنشطة البنكية غير القانونية المرتبطة بالجمعيات الخيرية بعنوان القواعد الحاكمة لمحا ربة غسيل الأموال وتمويل الإرهابيين وأرسلت المنشور إلى كل البنوك والمؤسسات المالية بالمملكة بهدف تطبيق سياسات وإجراءات جديدة هي:

- تجميع حسابات المنظمات الخيرية أو منظمات الرفاهية الاجتماعية في البنك في حساب موحد لكل منظمة.
- تحديد الهوية مطلوب لكل المعاملات المالية.
- لا يتم عمل كروت ائتمان لمثل هذه الحسابات.
- لا يتم سحب نقود من الحساب.
- لا يتم عمل تحويلات عبر البحار.

---

(1) محمد صادق اسماعيل، الارهاب في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص94

- يجب أن توافق الوكالة السعودية للنقد على الحسابات.
- لا يسمح إلا لشخصين فقط تحت سلطة مجلس إدارة المؤسسة الخيرية بعمل حسابات أوليه.

وفى يناير 2004 عقد مؤتمر صحفي مشترك في واشنطن العاصمة لإعلان أن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة قد طلبتا من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي إدراج فروع مؤسسة الحرمين الإسلامية بكل من كينيا وباكستان وتنزانيا واندونيسيا في قائمة مؤيدي الإرهاب واستجاب مجلس الأمن للطلب في 29 يناير.

وبعد ذلك في 2 يونيو 2004 أعلنت المملكة أنها قامت بحل مؤسسة الحرمين الإسلامية وخمسة من فروعها وجمعيات خاصة أخرى وأنشأت جمعية جديدة هي اللجنة الوطنية السعودية للإغاثة والأعمال الخيرية بالخارج. وهذه الكيان الجديد خطط صانعو القرار لأن يكون القناة الوحيدة للإسهام الخاص المتزايد في المشروعات الخيرية بالمملكة، ويعمل النظام بشفافية كاملة مع حساب ومراجعة الأرصدة والتعاملات كل ثلاثة شهور. وبالرغم من أن مؤسسة الحرمين قد وصلها قرار الحكومة بالإغلاق، إلا أنه وحتى الآن لم يتم اتخاذ خطوات رسمية في هذا الشأن. وكانت الحكومة قد أصدرت تعليماتها إلى المؤسسة المنحلة بوقف عملياتها بحلول 15 أكتوبر 2004 ويتمسك المسئولون عنها بالقول بأن المؤسسة مغلقة تماما ولم تقبل أي تبرعات جديدة.

واتخذت حكومة المملكة خطوات لتجميد أرصدة المقربين لإبن لادن ومن بينهم وائل حمزة جليدان الذي يعتقد أنه عمل كقناة لتوصيل الأموال إلى القاعدة في ضوء أن جليدان خدم مديرا عاما في رابيتا ترست وهي منظمه غير حكوميه اعتبرها قرار الرئيس بوش رقم 13224 منظمه قدمت دعما لوجستيا وماليا للقاعدة. وخلال شهر رمضان 2004 عجلت الحكومة بعملية وضع الجمعيات الخيرية تحت المنظار خوفا من تحويل بعض الهبات إلى تنظيم القاعدة وممثليها. بالإضافة إلى ذلك قامت بعمل حظر مقيد على وضع المواطنين عملات في الصناديق التي توضع في مداخل المساجد والمراكز التجارية. يأتي ذلك جنبا إلى جنب مع تعيين لجنة من المحاسبين لمراجعة الحسابات

المالية ل299 من الجمعيات المسجلة[1].

وعلى أية حال، لاحظ جوان زارات سكرتير مساعد خزانة تمويل الإرهابيين أن المملكة بدأت في إنشاء وحدات مراقبة التمويل وعظمت من قيمة الخطوات المهمة التي اتخذتها بالتنسيق مع الولايات المتحدة لمنع التمويل عن الإرهابيين، ولاحظ أيضا أن القيود الجديدة على الأنشطة المالية للجمعيات الخيرية مثلت موقفا صلبا اتخذته الحكومة للتعامل مع تمويل الإرهابيين

رابعاً: مكافحة الإرهاب على المستوي الاجتماعي

يمكن تحديد ابرز السياسات على المستوى الاجتماعي والثقافي على النحو التالي:

1- استخدام وسائل الإعلام

استخدمت الحكومة السعودية وسائل الإعلام أيضاً بكفاءة كبيرة كسلاح في مواجهه الإرهاب. ففي 22 أكتوبر 2004 نشرت صحيفة سعودية اعتراف مسلح لم يذكر اسمه ومنشوراً على موقع في شبكه الإنترنت. وبالرغم من أنه نفى التورط في ارتكاب أي تفجيرات إلا أنه اعترف بأنه مذنب بالتحريض على العنف. واعترف العضو التائب بأن له علاقات مع مؤسسة الحرمين وكانت لديه معلومات مسبقة عن تفجيرات المنطقة المجاورة للمحياة بالرياض واتهم سعد الفقيه – المعارض السعودي وزعيم حركة الإصلاح الإسلامي في المملكة – بمحاولة اغتيال مسئول سعودي. وكجزء من الحملة الحكومية ضد المسلحين الذين قاموا بهجمات ضد غربيين في المملكة، أذاع التليفزيون الحكومي في 4 ديسمبر 2004 مقابلة مع آباء خمسة من المسلحين وهم ينتقدون أبناءهم بشدة لضلوعهم في الهجمات الإرهابية. وصرح والد أحد كبار مسلحي القاعدة وهو عبد العزيز عيسى عبد المحسن المقرن أنه كان يريد أن يقضى على ابنه بنفسه. واتصل

(1) عبد الله بن محمد الصالحى، الإرهاب في المملكة العربية السعودية... مرجع سابق، ص 124-125.

احمد جمعان الزهرائى – والد فارس الزهرانى الذي يأتي ترتيبه الثاني عشر في قائمة أهم المطلوبين بعد القبض عليه قائلاً إن لديه زوجة وأطفالاً يتوجب عليه أن يرعاهم بدلا من البقاء في أفغانستان. وفى 14 ديسمبر 2004 وجه العديد من المسلحين المعتقلين نداء بالتليفزيون من سجن الحاير إلى مؤيدي القاعدة في محاولة لإقناعهم بالاستسلام للسلطات واصفين معتقليهم بأنهم مثل أسرهم ونفوا التقارير التي ادعت إنهم تعرضوا للتعذيب.

وذكر عبد الرحمن العمارى – أحد أبرز المسلحين التائبين –للبرنامج أن كل شخص يرى الحقيقة يكتشف وجود اختلاف كبير جدا بين حالات التعذيب التي سمع عنها وبين ما جربناه من تفهم إدارة السجن لمطالبنا والاستجابة لاحتياجات المسجونين، والتي يمكن أن يطلق عليها أنها تمثل روابط أسرية وقال مسلح آخر كان على قائمه الـ 26 المطلوبين أن سجانيه كانوا ألطف من والديه. وهذه الصورة البراقة لحياة السجن – والتي يبدو أنها جاءت بتلقائية من أفواه قائليها – هي جزء من الحملة الإعلامية الحكومية لتقويض الدعم الذي يلقاه تنظيم القاعدة في المملكة[1].

2- التأكيد على دعم ومساندة الحكومة للمجتمع السعودي

تدعم الدولة الأسرة وتهتم بها لكي تكون أساسًا في صلاح الفرد وبالتالي صلاح المجتمع، وقد سبق أن من أبرز أسباب الإرهاب هو التفكك الأسري ولذا فقد جاء الباب الثالث من النظام الأساسي للحكم بعنوان (مقومات المجتمع السعودي) وجاء في المادة التاسعة منه ما نصه: "الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد"[2] وإدراكًا من المسؤولين بأهمية الأمر جاء في بيان لوزارة الداخلية ما نصه: "تهيب الوزارة بأولياء

(1) فيصل العنقرى، في مواجهة الإرهاب، الدار الإسلامية للطبع والنشر، الرياض، 1427هـ، ص 63–64

(2) النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ 90)، 27 8 1412هـ.

الأمور المحافظة على أبنائهم من استغلال الجماعات الإرهابية لهم ليكونوا وقودًا لنار الجريمة والعدوان"[1].

وتدعم الدولة كذلك توثيق الأواصر الاجتماعية الأمر الذي يقلل فرص انحراف الشباب إلى المنظمات الإرهابية، وقررت ذلك في المادة العاشرة من النظام الأساسي للحكم فقد جاء فيها ما نصه: "تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم".

وتدعم الدولة الأسرة في الأحوال الخاصة وتنظم أمور الضمان الاجتماعي بما يحقق الرفاه للمواطن وأبنائه وأسرته، الأمر الذي يصونهم من الوقوع في حمأة الجريمة أو الأعمال الإرهابية، وقد جاء في النظام الأساسي للحكم في المادة السابعة والعشرين ما نصه: "تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز، والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية"[2].

وتوفر وسائل التسلية حتى يعيش النشء في بيئة صالحة هادئة ومن ذلك على سبيل المثال فإن الدولة توفر الحدائق والمتنزهات في الأحياء السكنية فتشترط الدولة عند تخطيط الأراضي السكنية توفير ملاعب الأطفال لا تقل عن (400) متر مربع لكل (200) وحدة سكنية وقد بلغ عدد الحدائق التي أنشأتها الدولة حتى وقت قريب ما يصل إلى (3060) حديقة ومتنزهًا[3].

كما تساهم كذلك هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في نشر الخير وتحقيق

---

(1) نشر البيان في الصحف ومنها: صحيفة الوطن، عدد (1201) وتاريخ 21 11 1424هـ.

(2) المرجع السابق

(3) انظر: تقرير المملكة العربية السعودية حول التدابير المتخذة لإنفاذ اتفاقية حقوق الطفل، اللجنة الوطنية السعودية لرعاية الطفولة، الرياض، 1419هـ، ص49.

مبدأ الوسطية كما جاء في نظام الهيئات في المادة التاسعة ما نصه: "من أهم واجبات هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إرشاد الناس ونصحهم لاتباع الواجبات الدينية المقررة في الشريعة الإسلامية، وحمل الناس على أدائها"[1]. ولأهمية الأمر جاء في بيان لوزارة الداخلية ما نصه: "كما تهيب الوزارة بعلماء الشريعة والمختصين في العلوم الإنسانية والثقافة والإعلام والمواطنين كل على قدر استطاعته بالعمل على كل ما من شأنه استئصال هذا الفكر المنحرف -الفكر الإرهابي المتطرف- وتوعية المجتمع بجميع شرائحه بالمقاصد الشرعية العليا الهادفة إلى إشاعة العدل والتسامح والمحافظة على حق الإنسان في الحياة ومكافحة الغلو والتطرف والاعتداء والإجرام"[2].

كما قامت الدولة من خلال مؤسساتها وأفرادها بالتصدي لتهمة إلصاق الإرهاب بالإسلام وتدافع عن الحق بشتى الوسائل. كما تتصدى للحملات الإعلامية الباطلة ضد العرب والإسلام، فمن الواجب نشر الثقافة المعتدلة من خلال وسائل الإعلام بالأساليب المناسبة لتصل الرسالة الإعلامية الهادفة لشرائح المجتمع كافة. وتشارك الدولة في المؤتمرات والندوات التي تسهم في مكافحة الإرهاب ومن ذلك: المشاركة في مؤتمر الحوار بين الحضارات المقام في كازاخستان وقدم فيه خادم الحرمين الشريفين كلمة ألقاها نيابة عنه معالي وزير العدل الشيخ عبد الله آل الشيخ ومما جاء فيها: "إن الإرهاب لا وطن له ولا جنسية، كما أنه لا ينتمي لدين أو ثقافة أو حضارة معينة ولا يمكن نسبته إلى أي حضارة أو لصق أوزاره بها فهو عمل إجرامي معادٍ للإنسانية ومخالف لرسالات الله سبحانه وتعالى، ولذا لا يمكن تحديد موطن له"[3].

---

(1) المادة التاسعة من نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م 37) في 26 10 1400هـ.

(2) نشر البيان في الصحف ومنها: صحيفة الوطن، عدد (1201) وتاريخ 21 11 1424هـ.

(3) انظر: صحيفة الجزيرة، عدد (11318) وتاريخ 27 7 1424هـ.

3- دور القضاء السعودي في مكافحة الإرهاب

إن أول إجراءات الاستدلال في الجرائم الإرهابية هو البحث عن مرتكبي هذه الجرائم وضبطهم وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق وتوجيه الاتهام[1]. ويمكن أن يكون ذلك من خلال ما يأتي:

1- قبول البلاغات والشكاوى التي ترد في الجريمة، والقيام بفحصها وجمع المعلومات المتعلقة بها[2].

2- الانتقال إلى محل الحادث للمحافظة عليه، وضبط كل ما يتعلق بالجريمة. والاستماع إلى أقوال من لديه معلومات عن الواقعة ومرتكبها، ومساءلة من نسب إليه ارتكابها، والاستعانة بأهل الخبرة في ذلك[3].

3- الانتقال فورًا إلى مكان وقوع الجريمة ومعاينة آثارها المادية، وإثبات حالة الأماكن والأشخاص، والاستماع إلى أقوال الحضور، إذا كان ذلك في حالة التلبس بالجريمة[4].

ومن إجراءات الاستدلال القبض على المتهم الحاضر في حال التلبس بالجريمة الذي توجد أدلة كافية على اتهامه، والاستماع إلى أقواله، وتفتيش جسده وملابسه وأمتعته، وتفتيش منزله وضبط ما فيه من الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة[5]. وكذلك من إجراءات الاستدلال ضبط الرسائل والخطابات والمطبوعات والطرود، ومراقبة المحادثات الهاتفية وتسجيلها إذا كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في الجريمة الإرهابية[6]. والوقائع

---

(1) انظر المادة (24) من نظام الإجراءات الجزائية.

(2) انظر المادة (27) من نظام الإجراءات الجزائية.

(3) انظر المادة (28) من نظام الإجراءات الجزائية.

(4) انظر المادة (31) من نظام الإجراءات الجزائية.

(5) انظر المادة (43، 42، 34، 33) من نظام الإجراءات الجزائية.

(6) انظر المادة (56) من نظام الإجراءات الجزائية.

الإجرامية تتنوع بحسب أحوالها وقد ذكر أهل العلم أنواعًا لها مما لها حدود منصوص عليها وهي كما يأتي:

- **أولاً**: جنايات على الأبدان والنفوس والأعضاء وهو المسمى (قتلًا وجرحًا).
- **ثانياً**: جنايات على الفروج وهو المسمى (زنى وسفاحًا).
- **ثالثاً**: جنايات على الأموال، وهذه ما كان منها مأخوذ بحرب سمي حرابة إذا كان بغير تأويل، وإن كان بتأويل سمي بغيًا، وإن كان مأخوذًا على وجه الخفية من حرز سمي سرقة، وما كان مأخوذًا بعلو مرتبة وقوة سلطان سمي غصبًا.
- **رابعاً**: جنايات على الأعراض، وهو المسمى (قذفًا).
- **خامساً**: جنايات بالتعدي على استباحة ما حرمه الشرع من المأكول والمشروب، كحد شرب الخمر.

والوقائع الإرهابية قد تندرج تحت أحد هذه الأنواع وقد تقترن بأكثر من نوع، فتكون ممتزجة من عدة وقائع إجرامية، ومما لا شك فيه أن الواقعة الإجرامية إذا حدث لها التوصيف القضائي السليم وأصبحت تندرج تحت الوقائع المؤاخذ عليها فإن دلائل التجريم بها تكون ظاهرة وواضحة، وواقعة الإرهاب العدواني الجائر ودخوله في دائرة التجريم ظاهر لاشتماله على أمور متعددة. وعلى الجانب الآخر يمكن التأكيد أن وظيفة القضاء في التعامل مع الإرهاب هي من أهم الوظائف العلاجية والوقائية لهذه الواقعة التي تعتبر مخلة بالأمن وتستهدف مدخرات الأمة وثرواتها، وإذا اجتمعت المنظومات العلاجية المتنوعة التي تحقق المعالجة السليمة لهذه الظاهرة فإنه يتم إيجاد الحلول المناسبة لدفع شر هذه الظاهرة، وإذا لم تجتمع فإنه يصعب القضاء على هذه الوقائع الإرهابية وإن تحقق تحجيمها أو تقليل شرها. والعقوبات القضائية لابد أن تشتمل على جانبين مهمين هما الجوانب الوقائية والجوانب العلاجية. ولذلك قال أهل العلم: إن العقوبات الشرعية يجب أن تكون رادعة للجاني عن العود إلى جنايته، وأن تكون زاجرة لغيره عن سلوك هذا الطريق والمضي فيه.

وأما ما يتعلق بالأحكام التي يجب أن تنزل على الجاني فإنها تختلف باختلاف ما اقترن بجنايته من الخلل، ولذلك لابد من النظر إلى حال الجاني، وإلى جنايته، وإلى وَقْع هذه الجناية في المجتمع، فإن كان الجاني ممن تأصل الإجرام في نفسه فإن عقوبته تختلف عن المُبتدئ وعن المُغرر به، وكذلك الجناية التي تقع منهما، فليس إزهاق الأنفس البريئة والاعتداء عليها كالجنايات الصغيرة؛ وكذلك حال المجتمع فإن المجتمع المختل من الجوانب الأمنية له من المعالجة ما يختلف عن المجتمع الذي تقع فيه الحادثة الفردية[1].

(1) د. ناصر بن إبراهيم المحيميد، وظيفة القضاء في التعامل مع الإرهاب، الرياض، مركز السكينة للدراسات، 1428هـ، ص14.